محضر الجمعية العمومية السنوية

للبنك العربي المتحد (ش.م.ع.)

المنعقدة يوم الاثنين بتاريخ 25 مارس 2019

في تمام الساعة الرابعة والنصف عصراً

في فندق كورال بيتش

الشارقة – الإمارات العربية المتحدة

بناء على الدعوة الصادرة عن مجلس إدارة البنك العربي المتحد لحضور الجمعية العمومية السنوية والتي تم نشرها وتوجيهها حسب الأصول إلى السادة المساهمين وإلى كل من المصرف المركزي، وهيئة الأوراق المالية والسلع، وسوق أبوظبي للأوراق المالية، ودائرة التنمية الاقتصادية لحكومة الشارقة، فقد انعقدت الجمعية العمومية السنوية للبنك العربي المتحد (ش.م.ع.) يوم الاثنين الموافق **25 مارس 2019 في فندق كورال بيتش**، الشارقة – الإمارات العربية المتحدة، في تمام الساعة الرابعة والنصف عصراً، حيث ترأس الاجتماع الشيخ / فيصل بن سلطان بن سالم القاسمي، رئيس مجلس الإدارة وحضره السادة أعضاء مجلس الإدارة ، كما حضر أعضاء الإدارة العليا في البنك بالإضافة إلى ممثلي الهيئات الرقابية ومدققي الحسابات الخارجيين كما هو وارد في الجدول التالي:

	الاسم	الصفة
أعضاء مجلس الإدارة	الشيخ فيصل بن سلطان بن سالم القاسمي	رئيس مجلس الإدارة
	السيد أحمد محمد بخيت خلفان	عضو مجلس الإدارة
	السيد راشد درويش الكتبي	عضو مجلس الإدارة
أعضاء الإدارة العليا في البنك	السيد أحمد أبو عيده	الرئيس التنفيذي
	الشيخ محمد النعيمي	نائب الرئيس التنفيذي
	السيد مالفين أليكس	الرئيس المالي
ممثل هيئة الأوراق المالية والسلع	عبدالرحمن سالم مبارك	هيئة الأوراق المالية والسلع
ممثل دائرة التنمية الإقتصادية في الشارقة	السيد أحمد آل علي السيد يحيى الياسي	دائرة التنمية الإقتصادية في الشارقة

مدققو الحسابات الخارجيون	السيد أشرف جمال	بي دابل يو سي
	السيد محمد فتح الله	بي دابل يو سي

افتتاح الاجتماع وإعلان النصاب القانوني:

افتتح رئيس مجلس الإدارة ("الرئيس") المداولات الرسمية للاجتماع مرحباً بالسادة المساهمين وممثل هيئة الأوراق المالية والسلع، و ممثل سوق أبو ظبي للأوراق المالية و الدائرة الإقتصادية و السادة التميمي ومدققي الحسابات الخارجيين (السادة بي دابل يو سي)، وأعضاء الإدارة العليا، وجميع السادة الحاضرين.

تعيين مقرّر الاجتماع وجامعي الأصوات:

وافق المساهمون على تعيين:

- السيدة ديمة الصوص، مقررة للاجتماع ("المقرر")
- والسادة / سوق أبو ظبي للأوراق المالية، جامعين للأصوات

قام المقرّر بقراءة نتائج توافر النصاب واستعراض جدول الأعمال وفقاً لما يلي:

حضر الجمعية مساهمون بالأصالة يمثلون 279,114,863 سهماً ومساهمون بالوكالة يمثلون 1,261,517,583 سهماً (. وقد بلغ مجموع الأسهم الحاضرة 1,540,632,446 أي ما نسبته 74% من رأسمال البنك البالغ 2,062,550,649 سهماً كما هو مثبت في السجل التجاري للبنك في تاريخه.

استعراض جدول الأعمال:

أولاً: الموضوعات التي تحتاج إلى قرار عادي (نصاب: 50% من رأسمال البنك، تصويت: بالأغلبية المطلقة للأسهم الممثلة في الاجتماع – بحسب القانون الاتحادي رقم 2 لسنة 2015 بشأن الشركات التجارية):

البند الأول: سماع تقرير مجلس الإدارة عن نشاط البنك وعن مركزه المالي عن السنة المالية المنتهية في 2018/12/31 والتصديق عليه.

تلا المقرر، نيابة عن الرئيس، تقرير المجلس عن نشاط البنك ومركزه المالي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018 والذي يسلط الضوء على أهم الأحداث والنشاطات خلال العام الفائت وعن الخطط الإستراتيجية للبنك. وتضمن التقرير اقتراح مجلس الإدارة بشأن عدم توزيع أرباح عن العام 2018، وانتهى التقرير بتوجيه الشكر إلى إدارة البنك وموظفيه ، وإلى حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة والمصرف المركزي وكافة الهيئات التنظيمية والرقابية التي يخضع لها البنك، على دعمهم المستمر والقيّم للبنك.

صادقت الجمعية العمومية بالإجماع على تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة ومركزها المالي للفترة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018.

القرار رقم (ق ج ع س 2019/1)

البند الثاني: سماع تقرير مدقق الحسابات عن السنة المالية المنتهية في 2018/12/31 والتصديق عليه.

استعرض الممثل الحاضر عن مدقق الحسابات (بي دابل يو سي) تقريره على المساهمين حيث أوجز مسؤولية إدارة الشركة عن البيانات المالية ومسؤولية مدقق الحسابات وأبدى رأي المدققين الخارجيين بشأن البيانات المالية الموحدة حيث أكّد على التزامها بالمعايير الدولية للتقارير المالية بشكل دوري. وفي النهاية تلا المتطلبات القانونية والتشريعية الأخرى وأكّد أنه بناءً على المعلومات المقدمة لهم، لم يلفت انتباههم ما يجعلهم يعتقدون بأن المجموعة قد خالفت خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018 أياً من الأحكام السارية للقانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (2) لسنة 2015، أو في ما يتعلق بالبنك، أو أحكام عقد تأسيسه أو نظامه الأساسي بشكل يمكن أن يكون له تأثير جوهري على أنشطته أو مركزه المالي كما في 31 ديسمبر 2018

صادقت الجمعية العمومية بالإجماع على تقرير مراجع حسابات الشركة عن ميزانية الشركة وحساباتها للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018. **القرار رقم (ق ج ع س 2019/2)**
<u>البند الثالث:</u> مناقشة ميزانية البنك وحساب الأرباح والخسائر عن السنة المالية المنتهية في 2018/12/31 والتصديق عليها.
تم استعراض البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018 **ولم يثر المساهمون أي أسئلة عن الميزانية وعليه صادقت الجمعية العمومية بالإجماع على الميزانية العمومية وحساب الأرباح والخسائر للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018.** **القرار رقم (ق ج ع س 2019/3)**
<u>البند الرابع:</u> النظر في مقترح مجلس الإدارة بشأن عدم توزيع أرباح سواء نقدية أو أسهم منحة عن العام 2018.
صادقت الجمعية العمومية بالإجماع على اقتراح عدم توزيع أرباح على المساهمين عن العام 2018. **القرار رقم (ق ج ع س 2019/4)**
<u>البند الخامس:</u> الموافقة على مقترح مجلس الإدارة بشأن عدم توزيع مكافأة لأعضاء مجلس الإدارة.
صادقت الجمعية العمومية بالإجماع على إبراء ذمة السادة أعضاء مجلس الإدارة من المسؤولية عن أعمالهم خلال الفترة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018، مع العلم أنه قد تمّ حذف أصوات مجلس الإدارة عند احتساب التصويت على هذا البند **القرار رقم (ق ج ع س 2019/5)**
<u>البند السادس:</u> إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في2018/12/31 ، أو عزلهم ورفع دعوى المسؤولية عليهم حسب الأحوال.
صادقت الجمعية العمومية بالإجماع على إبراء ذمة السادة أعضاء مجلس الإدارة من المسؤولية عن أعمالهم خلال الفترة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018، مع العلم أنه قد تمّ حذف أصوات مجلس الإدارة عند احتساب التصويت على هذا البند.

القرار رقم (ق ج ع س 2019/6)

البند السابع: إبراء ذمة مدققي الحسابات عن السنة المالية المنتهية في 2018/12/31 ، أو عزلهم ورفع دعوى المسؤولية عليهم حسب الأحوال.

بعد مغادرة مدققي الحسابات قاعة الاجتماع للتصويت على البندين السابع والثامن، صادقت الجمعية العمومية بالإجماع على إبراء ذمة مدققي الحسابات السادة / بي دابل يو سي من المسؤولية عن أعمالهم خلال الفترة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018.

القرار رقم (ق ج ع س 2019/7)

البند الثامن: تعيين مدققي الحسابات للسنة المالية 2019 وتحديد بدل أتعابهم.

ذكر المقرّر أن لجنة التدقيق قامت بإجراء مناقصة من أجل تقديم عطاءات لأعمال التدقيق الخارجي (مع ورود عروض من شركات: آرنست آند يونغ، وبي دبليو سي، وكيه بي إم جي). و اضافت بأن مجلس الإدارة يقترح على الجمعية العمومية تعيين السادة / أرنست أند يونغ (EY) كمدققي حسابات البنك للسنة المالية 2019 والموافقة على تحديد أتعابهم بقيمة 620.000 درهم (ستمائة وعشرون ألف درهم إماراتي) غير شاملة النثريات و5٪ ضريبة القيمة المضافة

صادقت الجمعية العمومية بالإجماع على تعيين السادة / آرنست آند يونغ كمدققي الحسابات الخارجيين للبنك لعام 2019 وتحديد أتعابهم بمبلغ اجمالي مقداره 620.000 درهم (ستمائة وعشرون ألف درهم) بالإضافة للضريبة.

القرار رقم (ق ج ع س 2019/8)

البند التاسع: الترخيص لأعضاء مجلس الإدارة بموجب المادة (3) 152 من القانون الاتحادي رقم 2 لسنة 2015 بشأن الشركات التجارية أن يشتركوا في أنشطة وأعمال منافسة

صادقت الجمعية العمومية بالإجماع على اقتراح الترخيص لأعضاء مجلس الإدارة المنتخبين بموجب المادة (3)152 من القانون الاتحادي رقم 2 لسنة 2015 بشأن الشركات التجارية أن يشتركوا في أنشطة وأعمال منافسة

القرار رقم (ق ج ع س 2019/9)

<u>البند العاشر:</u> الموافقة على أعضاء لجنة الرقابة الشرعية الداخلية (هيئة الفتوى والرقابة الشرعية) واللتي تتولى الرقابة الشرعية على على كافة أنشطة وأعمال دائرة الخدمات المصرفية الإسلامية **صادقت الجمعية العمومية بالإجماع على أسماء** أعضاء لجنة الرقابة الشرعية الداخلية وهم: الشيخ الدكتور أحمد عبد العزيز الحداد. الشيخ الدكتور عزيز بن فرحان العنزي. الشيخ الدكتور محمد بن علي القري. **صادقت الجمعية العمومية بالإجماع** على أعضاء لجنة الرقابة الشرعية الداخلية (هيئة الفتوى والرقابة الشرعية) واللتي تتولى الرقابة الشرعية على على كافة أنشطة وأعمال دائرة الخدمات المصرفية الإسلامية **القرار رقم (ق ج ع س 2019/10)**
<u>البند</u> الحادي عشر: سماع تقرير لجنة الرقابة الشرعية السنوي والتصديق عليه. بعد قراءة تقرير لجنة الرقابة الشرعية السنوي من قبل مدير دائرة الخدمات المصرفية الإسلامية في البنك، صادقت الجمعية العمومية بالإجماع على تقرير لجنة الرقابة الشرعية السنوي . القرار رقم (ق ج ع س 2019/11)
<u>ثانياً: الموضوعات التي تحتاج إلى قرار خاص</u> (تصويت: 75% من الأسهم الممثلة في الاجتماع – بحسب القانون الاتحادي رقم 2 لسنة 2015 بشأن الشركات التجارية):

البند الأول: المصادقة على إنشاء برنامج واحد أو أكثر لإصدار أوراق دين مصرفية متوسطة الأجل (سندات في أسواق المال العالمية ضمن برنامج لأوراق الدين متوسطة المدى) أو أوراق تجارية (كمبيالات قصيرة الأجل ولا تكون هذه الأوراق مضمونة بأي نوع من الضمانات سوى اسم البنك وسمعته وقوة مركزه المالي) أو شهادات إيداع (شهادات وديعة لأجل، وهي أداة دين ترتب لحاملها حقاً على وديعة مصرفية مودعة لأجل مع مقدار الفوائد المحددة والمعروفة من قبل)، وتحديد قيمة مليار دولار أمريكي كحد أقصى أو ما يعادلها في عملات أخرى بشكل اكتتاب عام و الخاص حيث سيتم إدراجه في الأسواق المالية خارج الدولة ، شريطة أن تتقيد مبالغ هذه الإصدارات بجميع القوانين المعمول بها ومتطلبات هيئة الأوراق المالية والسلع والمصرف المركزي بدولة الإمارات..
تمت الموافقة بالإجماع على إنشاء برنامج واحد أو أكثر لإصدار أوراق دين مصرفية متوسطة الأجل (سندات في أسواق المال العالمية ضمن برنامج لأوراق الدين متوسطة المدى) أو أوراق تجارية (كمبيالات قصيرة الأجل ولا تكون هذه الأوراق مضمونة بأي نوع من الضمانات سوى اسم البنك وسمعته وقوة مركزه المالي) أو شهادات إيداع (شهادات وديعة لأجل، وهي أداة دين ترتب لحاملها حقاً على وديعة مصرفية مودعة لأجل مع مقدار الفوائد المحددة والمعروفة من قبل)، وتحديد قيمة مليار دولار أمريكي كحد أقصى أو ما يعادلها في عملات أخرى بشكل اكتتاب عام و الخاص حيث سيتم إدراجه في الأسواق المالية خارج الدولة ، شريطة أن تتقيد مبالغ هذه الإصدارات بجميع القوانين المعمول بها ومتطلبات هيئة الأوراق المالية والسلع والمصرف المركزي بدولة الإمارات . القرار رقم (ق ج ع س 2019/12)
البند الثاني: المصادقة على أي إصدار سندات أو أي أدوات دين أخرى أو حسب مقتضى الحال من خلال ترتيبات مضمونة سواء على شكل قرض أو سندات، وتحديد قيمة 75 مليون دولار أمريكي كحد أقصى أو ما يعادلها في عملات أخرى كحد أقصى، مع مراعاة متطلبات هيئة الأوراق المالية والسلع والمصرف المركزي بدولة الإمارات في هذا الشأن.
تمت الموافقة **بالإجماع** على أي إصدار سندات أو أي أدوات دين أخرى أو حسب مقتضى الحال من خلال ترتيبات مضمونة سواء على شكل قرض أو سندات، وتحديد قيمة 75 مليون دولار أمريكي كحد أقصى أو ما يعادلها في عملات أخرى كحد أقصى، مع مراعاة متطلبات هيئة الأوراق المالية والسلع والمصرف المركزي بدولة الإمارات في هذا الشأن. القرار رقم (ق ج ع س 2019/13)

1. **البند الثالث:** عدم قابلية الأدوات الناتجة عن الإصدارات المذكورة أعلاه للتحول إلى أسهم في رأس مال البنك، مع تفويض مجلس الإدارة في تحديد الوقت والطريقة المناسبة لتنفيذ هذه الإصدارات مع مراعاة متطلبات هيئة الأوراق المالية والسلع والمصرف المركزي بدولة الإمارات في هذا الشأن.
صادقت الجمعية العمومية بالإجماع على عدم قابلية الأدوات الناتجة عن الإصدارات المذكورة أعلاه للتحول إلى أسهم في رأس مال البنك، مع تفويض مجلس الإدارة في تحديد الوقت والطريقة المناسبة لتنفيذ هذه الإصدارات مع مراعاة متطلبات هيئة الأوراق المالية والسلع والمصرف المركزي بدولة الإمارات في هذا الشأن. **القرار رقم (ق ج ع س 2019/14)**
انتهى اجتماع الجمعية العمومية السنوية لمساهمي البنك العربي المتحد بعد أن تمت مناقشة جميع البنود المدرجة على جدول الأعمال والتصويت عليها. شكر الرئيس الحضور على مشاركتهم وملاحظاتهم وأعلن عن انفضاض الاجتماع ورفع الجلسة في تمام الساعة السادسة.

رئيس مجلس الإدارة

فيصل بن سلطان بن سالم القاسمي

المقرر

ديمة الصوص

مدققي الحسابات

بي دابل يو سي (PWC)

جامعو الأصوات:

السادة / سوق أبو ظبي للأوراق المالية